المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أودع في القلوب نور الإيمان، وهدى عباده إلى سواء السبيل، له الحمد حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، حمداً دائمًا متصلاً، لا يُحصى له عدد ولا يُبلغ له مدد.

والصلاة والسلام على خير خلقه، وسراج أمته، الحبيب المصطفى محمد بن عبد الله، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الأطهار، أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، الذين بهم يُستدل، وعلى نهجهم يُرتجى القبول. اما بعد لطالما شغلت فكرة الدولة موقعًا مركزيًا في الفكر الإنساني، وتجلت في صور مختلفة باختلاف العصور والثقافات. فمنذ أن نشأ الإنسان في جماعات، برزت الحاجة إلى نظام ينظم العلاقات، ويحفظ الحقوق، ويفرض النظام، وهو ما أفضى لاحقًا إلى نشوء الدولة ككيان سياسي ومؤسسي. وفي الفكر الغربي، خضع مفهوم الدولة لتحولات عميقة، بدءًا من التصورات الدينية التي أسبغت على الحاكم قدسية، مرورًا بنظريات العقد الاجتماعي التي حاولت تفسير شرعية السلطة على أساس عقلاني وتوافقي، وصولًا إلى الطروحات الحديثة التي ربطت الدولة بالهيمنة الثقافية أو المؤسسات الديمقراطية. في هذا البحث، نسلط الضوء على أبرز المراحل الفكرية التي مر بها مفهوم الدولة في الفكر الغربي، من جذوره الأولى إلى معالجاته المعاصرة، من خلال استعراض النظريات القديمة والحديثة، وقراءة آراء كبار المفكرين الذين أسهموا في بلورة هذا المفهوم.

أهمية الموضوع

يكاد يحتل مفهوم الدولة أهمية كبيرة في الفكر السياسي إذ تتمحور حوله مفاهيم عديدة مثل العلاقات الدولية التي لاتبنى الا على الدول..فالدولة الكيان االاهم والفاعل الرئيس بين الفواعل الرسمية والمهمة في النظام العالمي .

إشكالية البحث

تعتمد مشكلة البحث على أساسيات وتساؤلات عديدة منها :

١-ماهي نظريات نشوء الدولة وكيف تكونت الدول..وهل ان النظرية العقدية التي لها روادها ومناصريها تمثل محور وأساس نشوء الدولة ام أن هناك مصادر تاريخية واجتماعية لتكوين نشوء الدولة .

٢-.هل يمكن أن تحل الفواعل الأخرى من غير الدول محل الدولة ..وكالمنظمات والشركات متعددة الجنسيات وغيرها .

فرضية البحث

ان البحث يفترض على وجود دولة متكاملة الأركان يمثل الإقليم اول أركانها بينما الشعب والسلطة السياسية والسيادة أساس وجودها ..وان الدول تختلف في أنظمتها بحكم وجود التنوع العرقي والديني والثقافي في الدول فالاثنيات العرقية قد تحدد شكل الدولة وتكون دولة فدرالية تحقيقا لحق تقرير المصير أو مع توجهات ومطالب تلك الاقليات .

المنهجية

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي في وصف الدولة والأفكار التي تبحث في تكوين نشوئها والنماذج المختارة لها.. كما لابد لنا أن نشير إلى المنهج التاريخي الذي يتبع تاريخ تكوين الدول وتأسيسها .. وتاريخ النظريات التي بحثت في نشوء الدولة .

الفصل الاول (ماهية الدولة اطار مفاهيمي)

المبحث الاول (مفهوم الدولة)

ان مفهوم الدولة من المحاور الأساسية في الفكر السياسي، نظرًا لصلته العميقة بتنظيم المجتمع والسلطة. ورغم كثرة تداوله، ظل تحديد معناه محل نقاش لاختلاف الزوايا والسياقات التي طُرح فيها. يسعى هذا المبحث إلى بناء إطار مفاهيمي واضح للدولة، يمهّد لفهم نشأتها في الفكر الغربي المعاصر. ويتناول ذلك من خلال بحث معناها اللغوي، ثم استعراض أبرز التعريفات الاصطلاحية في الأدبيات السياسية والفكرية.

المطلب الاول / مفهوم الدولة لغة

لكلمة (الدولة) معان كثيرة في اللغة العربية ،فقد وردت في (لسان العرب) انها اسم الشيء الذي يتداول انتقال الشيء من شخص الى اخر [١] كقوله سبحانه وتعالى (وتلك الايام نداولها بين الناس)[٢] اي صرفها فجهلهم يتداولون الايام فيما بينهم ، تارة لأولئك وتارة لهؤلاء ومنها اشتق المثل (الايام دول)، ومن المعان الاخرى تداول النقود .

والدولة (الفعل، والانتقال من حال الى حال ، كما ان (الدولة)بالضم في المال و(الدولة) بالفتح في الحرب وقيل هما سواء في الحرب ضمان ويفتحان سواء ، وقد تأتي كلمة الدولة بمعنى الغلبة (ادالنا الله من عدونا) او (ادلني الله على فلان) بمعنى انصرني عليه ،وهو تداول الغلبة والسيطرة بين قوم وقوم اخرين ينازعونهم في الحرب او المال وهما اهم وظيفتين لسلطة الحكم في المجتمعات القديمة ، فالدولة هي الحرب بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لذاك فتكون لقوم دون اخر ، وقد يكون التداول لأكثر من مرة كأن احد الجيشين يهزم الجيش الاخر ثم ينهزم الهازم ، فتقول رجعت الدولة على هؤلاء كأنها (المرة) ومنه (الأدالة والغلبة) كما تأتي كلمة الدولة بمعنى (دواليك) اي مداولة على الامر ، فقد قال سيبويه : وإن شئت حملته على انه وقع في هذه الحال ، ودالت الايام اي دارت ، والله يداولها بين الناس ، وقد تأتي كلمة الدولة بمعنى (لتّوَلَة):يقال : جاءنا بدولاته اي بدواهيه زجائنا بالدولة اي بالداهية [٣].

---

[١] . محمد بن ابي بكر عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي،١٩٨٣، ص٢١٦.
[٢] . سورة آل عمران، الآية رقم ١٠.
[٣] . عبدالرحيم العلام ، الدولة في اللسان والاصطلاح ، مؤمنون بلا حدود ، من الرابط :https://www.mominoun.com/articles في ٣٠أيار، ٢٠٢٠.

وما يلاحظ في مفهوم الدولة انها في اللغة العربية تأخذ بالجانبين المتحرك والمتنقل والثابت بينما في المعنى الاوربي ثابت فقط من كلمة stateفي الانكليزية وهي نعني الثابت والمستقر والمثبت وفي الفرنسية Etatويستمد المعنى من جذوره اللاتينية Status ، بينما نجد ان جذور كلمة الدولة لم ترد في القران الكريم الا في آيتين بمعنى(التداول والمداولة)(كي لايكون دولة بين الاغنياء منكم)[1] (وتلك الايام نداولها بين الناس)[2]،ولم يتضمن القران الكريم اية اشارة لفضية من اشتقاق هذه الكلمة لمعنى (الدولة) بالمفهوم السياسي ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن العرب في شمال الجزيرة العربية، الذين نزل القرآن بلغتهم وخاطبهم، لم يكونوا يعرفون الدولة قبل الإسلام بوصفها مؤسسة سياسية شاملة، بل كانت أشكال التنظيم السياسي لديهم بسيطة ومحدودة. وكيان دائم ثابت او حتى من حيث هي حكومة منتظمة ذات صلاحيات مقررة واضحة وان عرفوا اشكالا اولية من السلطة السياسية المشتركة بين شيوخ القبائل او اعيانها المتمثلة في (الملأ) و(دار الندوة) بمكة على سبيل المثال فالكل امة التي كانت تستخدم بوجه عام للحديث عن الدولة لدى العرب او المجتمع السياسي هي المدينة وهو قريب الى معنى الكلمة اليونانية Polisوالاخرى Politeiaوهي تستدل على المصنفات اليونانية المدينة ومن الواضح أنّ هذا يمثل محاولة لنقل معنى الكلمة اليونانية Polis والأخرى .Politeia أمّا مختلف أنواع المدن التي ذكرت في المصنّفات اليونانية: المدينة الأوليغارشية والأرستقراطية والديمقراطية، إلى آخره، فقد قدّمت كلّها كمدينة مع صفة تميّز كلاّ منها عن الاخرى [3].

ثانيا : مصطلح الدولة في القران الكريم

وردت كلمة (دولة) في القران الكريم مرتين في قوله تعالى في سورة الحشر – كما اشرنا اليها سابقا– (ما أفاء الله ورسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم). [4]ومعنى الآية الكريمة ، حتى لايقع مال الفقراء في ايدي الاغنياء ويكون ملكا متداولا بينهم خاصة دون الفقراء .

[1] سورة الحشر، أية رقم ٧.
[2] سورة أل عمران ، الاية رقم ١٤٠.
[3] ، عبدالرحيم العلام ، المصدر السابق .
[4] سورة الحشر، أية رقم ٧.

وذكرت ايضا في سورة ال عمران ايضا كما ذكرنا (وتلك الايام نداولها بين الناس).[١]

وقد عبر القران الكريم عن كلمة الدولة بمعاني كثيرة منها كالآتي[٢]:

أ – **القرية** :وتعد كلمة القرية في القران الكريم في مواضع كثيرة، منها مكة المكرمة لكن في اغلب الايات الى اجتماع الناس كقوله تعالى (وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْكِتَابِ مَسْطُورًا ﴿٥٨﴾) [٣]او في قوله تعالى وكأين من قرية أمليت لها وهي ظالمة ثم أخذتها[٤]) كذلك قوله تعلى (ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)[٥]. وجاء في مواضع أقل بصيغة الجمع، من ذلك قوله سبحانه، (ولتنذر أم القرى ومن حولها)[٦].

ومن استخدامات لفظ " القرية " للدلالة على معنى الدولة ، ما جاء في القرآن الكريم على لسان ملكة سبأ : " قالت أ(ن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها)[٧] . ذلك على الرغم من أن القرآن الكريم يتحدث عن سبأ كدولة منظمة لها حكومة مطاعة ، على رأسها ملكة قوية لها وزراء وقادة ومعاونون [٨] .

ب: **البلد، او البلدة** : وردت لفظة البلد في القران الكريم في عدة مواضع، وهي تعني (الارض الواسعة عامر او غامر) بقوله تعالى (رب اجعل هذا البلد آمنا)[٩]او (مكان محدود تستوطنه جماعة من الناس) كقوله تعالى تعالى (والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه)[١٠] وقد اشار القران الكريم في اغلب اياته الى مكة المكرمة كصفة لمعنى البلد .

ج ـ المدينة : تتشابه لفظتي (القرية) و(المدينة) في القران الكريم فليس هناك فارق بينهما وقد تطلق اللفظتين معا كما في قوله تعالى (حتى اذا اتيا اهل قرية).الى قوله تعالى(فكان لغلامين يتيمين في المدينة)[١١]،وقد جائت لفظة(مدينة)في القرآن الكريم اربعة عشرمرة،بينما جائت لفظة (القرية) اربعة وخمسون مرة [١٢].

---

[١] سورة أل عمران ، الاية رقم ١٤٠.
[٢] ، رافع خضر صالح شبر، القانون الدستوري، نظرية الدولة ونظرية الدستور، جامعة بابل، ٢٠١١، ص٣١.
[٣] ، سورة الاسراء ، الآية ٥٨.
[٤] ، سورة الحج ، الآية ، ٤٨.
[٥] ، سورة النساء، الآية ٧٥.
[٦] ، سورة الانعام ، الآية ٩٢.
[٧] ، سورة النمل، الآية ٣٤.
[٨] ، خضر صالح ، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.
[٩] ، سورة ابراهيم ، الآية ٣٥.
[١٠] ، سورة الاعراف، الآية ٥٨.
[١١] ، سورة سورة الكهف، الآية (٧٧-٨٢).
[١٢] ، باسم محمد صالح ، دلالة قرية ومدينة في القران الكريم، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع ، ٥١، نيسان ٢٠٢٠، ص ٧٩.

المطلب الثاني : مفهوم الدولة اصطلاحا

اختلف علماء الفقه والقانون في وضع تعريف موحد للدولة ويرجع هذا الاختلاف الى التباين في وضع المعايير التي تبرز صفة الدولة لجماعة معينة ، وقد نتج عن هذا الاختلاف تعدد المفاهيم للدولة ، ورغم هذا الاختلاف في المفاهيم والصياغة الا ان معظم التعريفات تتفق في مجملها على الاركان الاساسية للدولة ، حيث يرى بعض فقهاء القانون ان الدولة لا تخرج عن كونها جماعة منظمة ترتبط بروابط اجتماعية وقومية مشتركة ، وذلك وفقا للمعنى الشامل ، اما الدولة في معناها الضيق، فتعني السلطات العامة، ويرى البعض ان الدولة يمكن تعريفها على انها ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام سياسي [١].

وهناك من يرى ان الدولة لها مفهوم فلسفي وسياسي ورهان السلطة الاساسي وهي مجموعة المؤسسات والاجهزة التي تمارس السلطة بواسطتها ، نفوذها واكراهها دائما بالخضوع والاخضاع والحروب والامن والسلم واستعمال القوة والحد من استعمالها والبحث عن الحرية والانتقال من وضع لآخر وهي ضرورية لتحقيق التوازنات الاجتماعية والسياسية وانه من غير المعقول تصور مجتمع بدون دولة لان هذا المصطلح يقترن بالحضور شبه المطلق للدولة في حياة المجتمعات والافراد ، كون الدولة تمثل حجر الزاوية فيما يتعلق بالسلم والحرية واحترام حقوق الانسان ومحاربة الفقر [٢]

ان مفهوم الدولة والتعريفات المختلفة لها، يخضع لإخلاف الأفكار والمفكرين الذين يتبنون آيديولوجياتهم لمفهوم الدولة ، فقد عرف الفقيه الفرنسي (كاري دي ماليبرج) الدولة بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على اقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي لجماعة معينة لهم سلطة عليها تتمتع بالأمر والأكراه، فيما عرفها

[١] ، فوزي عبدالغني، مدخل الى علم السياسة، دار النهضة العربية،ط١، ٢٠٠٦، ص٣٦.
[٢] ، محمد الهلالي، وعزيز رزق، الدولة ، دفاتر فلسفية ونصوص مختارة، دار توبقال للنشر،الدار البيضاء، ط١، ٢٠١١، ص ص٥-٧.

الأستاذ محسن خليل بأنها جماعة من اللأفراد تقطن على وجه الدوام والأستقرار ، إقليما جغرافيا معينا وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في اساسها عن اشخاص ممارسين لها ، بينما عرفها الدكتور بطرس غالي والدكتور خيري عيسى في كتابهما (المدخل الى علم السياسة) بأنها مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين ، تسيطر عليهم منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة [١].

فالدولة –بحسب الفقيه دكي– موجودة في كل مجتمع معين فيه تمييز سياسي مهما كان بسيطا او مهما كان معقدا او متطورا فحيث نقر في مجموعة معينة وجود قوة ارغام نستطيع ان نقر بوجود دولة ففي كل مجتمع بشري كبيرا كان او صغيرا حيث نرى افرادا او مجموعة افراد يقبضون على قوة ارغام يفرضونها على الآخرين ، يجب ان نقول بوجود سلطة سياسية اي دولة ، وبذلك تعرف الدولة : مجموع الحكام القابضين على السلطة[٢].

فعندما يقال ان على الدولة ان تؤمم التجارة الخارجية او ان تاخذ بمبدأ التعليم الالزامي او ان تكثر من انشاء المراكز الصحية على سبيل المثال، فالمراد بالدولة في هذه الحالات مجموع الحكام وعندما نقول ان العراق الصين ، سويسرا، هي دول فاننا نقصد بذلك ان كلا من العراق والصين وسويسرا هي جماعات معينة من البشر يوجد فيها تمييز بين حكام ومحكومين [٣]

ويرى ابراهيم درويش ان الدولة هي جماعة من المواطنين الذين يشغلون اقليما محدد المعالم ومستقلا عن اي سلطان خارجي ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من قبل الجماعة على الاقل من اغلبيتهم. [٤]

---

[١] ، عمر ابو ريشة وآخرون، مدخل الى علم السياسة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢١، ص٤٧.
[٢] منذر الشاوي، حول مذهب العميد دكي (فلسفة القانون)، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٩، ص١١٩.
[٣] .منذر الشاوي، فلسفة الدولة، مؤسسة الذاكرة للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ٢٠١٣، ص٣٤.
[٤] .ابراهيم درويش ، علم السياسة ، دار النهضة المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥٨.

المبحث الثاني (اركان الدولة)

يقتضي وجود الدولة واستقرار كيانها توافر ثلاثة اركان رئيسة ومهمة والاخلال باحد هذه الاركان هو اخلال بوجود الدولة وهذه الاركان هي الشعب والسلطة والاقليم :

المطلب الاول: الشعب

تعد الجماعة البشرية عنصرا مهما من عناصر واركان وجود الدولة وهو الوسط التي تتكون فيه الدولة وهو مجموعة الافراد الذين تتكون منهم الدولة ويعيشون على ارضها ويحملون جنسيتها ولايشترط وجود عدد محدد لهذه المجموعة فقد لا يتجاوز بضعة الالاف مثل جزر اندورا او الفاتيكان وقد تصل الى مليار والنصف كما هو في الهند او الصين ، والغالب ان يسود الانسجام المعنوي القائم على روابط الدم واللغة والجنس او الدين ن وهذا ليس شرطا اساسيا فقد يتكون الشعب من مجموعات عرقية ودينية مختلفة الا انها تحمل جنسية الوطن الذي تسكنه وهذا موجود في اغلب دول العالم ان لم نقل جميعها، فالاختيار الديني والعرقي لا ينفي وجود الدولة بل ان هذا الاختلاف قد يزيد من تآلفها وتعايشها وقوة الدولة او على العكس يكون سببا في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة وهذا الامر يتعلق بمدى شرعية النظام السياسي الذي يفترض ان تسود العدالة فيه .

وهناك مفهومين للشعب ، الشعب الاجتماعي والشعب السياسي ، فالشعب الاجتماعي هو كافة الافراد الذين يقيمون على ارض الدولة وينتمون اليها ويتمتعون بجنسيتها ويطلق على هؤلاء رعايا الدولة الوطنيين، والشعب السياسي ويقصد به الافراد الذين يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية وعلى الاخص حق الانتخاب ، اي الذ١ين تدرج اسماءهم في جداول الانتخابات ويطلق علبيهم جمهور الناخبين [١]

[١] ، اركان حميد جديع، الدولة شخص رئيسي من اشخاص القانون الدولين مجموعة محاضرات ، جامعة الانبار ، كلية القانون والسياسة ، ٢٠٢٣.ص١.

المطلب الثاني: الاقليم

يعد اقليم الدولة هو الحيز المكاني الذي تمارس عليها الدولة اختصاصاتها وهو ركن اساسي منها اذ ان زوال الاقليم يقترن بزوال الدولة ويتكون الاقليم من ما ياتي :

أ- الاقليم الارضي :

والأقليم الأرضي هو جزء من اليابسة من أقليم الدولة وكل ما يحتويه هذا الجزء من معالم طبيعية كالجبال والتلال والسهول والوديان والصحارى ومجاري المياه التي تقع باكملها في أقليم الدولة من انهار وبحيرات وقنوات وكذلك ما يحتويه باطن الأرض من مياه جوفيه وثروات طبيعية. والقانون الدولي العام لايشترط في أقليم الدولة ان يكون متصل الأجزاء، فقد يفصل أقليم الدولة البحر أو أقاليم دول أخرى، كما هو الحال في الفلبين مثلا واليابان وأندنوسيا حيث يتكون أقليم كل منها من مجموعة عديدة من الجزر التي يفصل بين كل منها البحر. وكذلك الباكستان التي كان أقليمها يتألف من باكستان الشرقية وباكستان الغربية التي يفصل بينهما الهند، كذلك الحال في ولاية الآسكا التي يفصلها عن الولايات المتحدة الأمريكية أقليم كندا. والجمهورية العربية المتحدة سابقًا كان أقليمها يتألف من سوريا ومصر المفصولين عن بعضهما بالبحر الأبيض المتوسط ودولة فلسطين. كما انه لايشترط في أقليم الدولة ان يكون على سعة معينة من حيث المساحة. فكما تقوم الدولة على مساحات شاسعة من الأراضي، فهي تقوم ايضًا على أصغر المساحات كدولة مالطا وقطر والبحرين. وكل ما يشترط في الأقليم هو ان يكون ثابتًا ومحددًا وواضح المعالم لكي يتميز عن أقليم الدول الأخرى[1].

ب-الاقليم المائي : هي المياه المجاورة للإقليم الارضي من البحار و المحيطات و تسمي بالمياه الاقليمية ، و تحدد معظم الدول مياهها الاقليمية ب ١٢ ميل بحري و ١ ميل يقابله ١٨.٥٢ كلم.

جـ - الاقليم الجوي : و هي المساحة التي تعلو الاقليم الارضي و الاقليم المائي، فسلطة الدولة تمتد الى طبقات الهواء ، و بالتالي هي التي تنظم حركة المرور فيها وفقا لمصالحها و متطلبات امنها وسلامتها[2].

[1] ، علي خليل اسماعيل الحديثي، القانون الدولي العام ، المبادئ والاصول، ج١، دار النهضة العربية،، ط١، القاهرة، ص١١٢.
[2] ، منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٩٩٨، ص ٨٦.

المطلب الثالث / السلطة السياسية صاحبة السيادة

السلطة السياسية ظاهرة اجتماعية في المقام الاول لايمكن تصورها خارج وجود الجماعة كما انه لا اتمام للجماعة دون نظام سياسي وفق مفهوم الدولة ، وبالاساس نشات السلطة تحت الحاح النظام الجماعي لتوازن القوى المتصارعة وتحقق قدرا من التصالح بين الجماعات يكفل لهم جميعا حدا ادنى من الامن [١].

والفرق بين السلطة الموجودة في الفئات الاجتماعية والسلطة بالدولة هو فرق تنظيم السلطة في كل من الدولة والفئات الاجتماعية وليس فرقا في طبيعة هذه السلطة ، والسلطة في الدولة تمتاز بدرجة كبيرة من التعقيد او التطور في التنظيم لايمكن وجودها في الفئات الاجتماعية وتسهم فيه جماعات وسلطات متعددة كالمشرع والادارة والقضاء ، وسلطة الحكام هي قوة ارغام مادية هذه السلطة تعبر عن نفسها بما تضعه من قواعد قانونية ومن هنا تجيء اهمية القانون الوضعي كوسيلة للحكم وتنفيذ ارادة الحكام القابضين على السلطة وهو عامل مهم في طاعة المحكومين ، لذلك البعض يعرف السلطة بانها قواعد تنم سلوك الافراد في المجتمع فسلطة الحكام ستكون اقوى واكثر احتراما اذا سلم المحكومين من ذاتهم بهذه السلطة ، اي تكتسب الطاعة الشرعية .[٢]

اما مفهوم السيادة الذي يقترن بالسلطة ،فقد نشات الدولة الحديثة على انقاض النظام الاقطاعي في اوربا في القرن الخامس عشر وارتبط مفهوم السلطة ارتباطا وثيقا بمفهوم السيادة وبرز هذا المفهوم في بادئ الامر كمفهوم سياسي يجعل رئيس الدولة صاحب كل السلطات في ادولة وهدفه تاكيد السلطة المركزية في يد الحكام الاقصاعيين من ناحية تجله السلطة الدينية المتمثلة بالكنيسة من ناحية اخرى وتمتعه بالسيادة التي تعني بايجاز انه السلطة العليا داخل الاقطاعية وكذلك استقلاليتها ، وقد اكتسبت السيادة مفهومها وابعادها القانونية على يد جان يوران عام ١٥٧٧حيث حدد السيادة بانها السلطة العليا التي باشرها الحاكم على المواطنين والتي تخضع للقانون والحقيقة فقد قابل مفهوم السيتادة قبولا من قبل فقهاء القانون في تلك المرحلة وانتهى بهم المطاف بالقول بنظرية تقليدية للسيادة تتخذ مظهرين ، احدهما داخلي والاخر خارجي ، فالمفهوم الداخلي للسيادة يتجلى في حرية الدولة في تصريف شؤونها الداخلية ومرافقها العامة فضلا عن حقها في فرض سلطاتها على كل مايوجد على اقليمها من افراد او اشياء والتي تخضع للدولة في ممارسة الاختصاصات ، اما السيادة االخارجية فهي حق الدولة في التعامل مع الدول الاخرى دون خضوع لاي سلطة دولية على اساس المياواة في السيادة وبذلك تمتعت الدولة بسيادة داخلية وسيادة خارجية لتعد من عناصر بقائها وشخصيتها. [٣]

---

[١] برهان رزيق، السلطة السياسية ومسالة الحكم الصالح الرشيد، منشورات وزارة الاعلام السورية، دمشق، ط١، ٢٠١٦، ص٢٢.

[٢] ، منذر الشاوي، الدولة ، مصدر سبق ذكرهن ص ص ٥١-٥٤.

[٣] ، عمر ابو بكر باخشيب، سياسة الدولة في ظل التطورات الدولية دراسة تحليلية، المجلة القانونية ، العدد الثالث، ٢٠٢٣ ص٢٢١.

الفصل الثاني

النظريات القديمة المفسرة لنشأة الدولة في الفكر الغربي المعاصر

ظهرت العديد من النظريات التي تفسر النشأة الاولى لظهور الدولة والتي ترتبط بأصل السلطة السياسية طبيعة عنصر الالزام والاكراه الذي يأتي حصرا للسلطات التي تمثل الدولة وتقنين ذلك ، وقد جائت باكورة هذه النظريات على يد الكثير من المفكرين والفلاسفة، بعضهم فسر نشوئها عبر مبدأ القوة او العائلة والقبيلة ،والقوة الاقتصادية او الدين او العقد الاجتماعي

المبحث الاول : نظريات العقد الاجتماعي

تتعرض نظريات العقد الاجتماعي لتفسير نشأة الدولة عن طريق عقد اجتماعي بين الحكام والمحكومين ، ولكل مفكر رأيه ونظريته في طريقة العقد ، ولعل من اهم هؤلاء هم توماس هوبز وجان لوك وجان جاك روسو

المطلب الاول : نظرية نشأة الدولة بحسب هوبز

عاش توماس هوبز في فترة كان فيها الصراع الاجتماعي–الديني في اوج قمته لاسيما عندما تجسد في ثورة عارمة هي الحرب الاهلية المشهورة في وقت تعززت سلطة مجلس العموم في انكلترا وسط توترات دامية ، ونتيجة كان هوبس يستشعر حالة الخوف بعمق وحكم صياغاته الفكرية السياسية فكان البحث عن السلام والطمأنينة هو البديل عن هاجس الخوف فوجد السلطة المطلقة ،والخوف يدفع الانسان الى السلم وعقل الانسان يملي عليه شروط سلم يمكن ان يتفق عليها بين الافراد لكي يتخلى كل واحد عن الحق المطلق الذي يملكه على كل شي في حالة الطبيعة وهذا الاتفاق هو اذن ، اتفاق تخلي عن الحقوق الطبيعية ، فالافراد ابرموا هذا الميثاق برضاهم من اجل حمايتهم ومن اجل مغادرة حالة الطبيعة ومن اجل ابعاد كل خوف من العودة اليها ، حالة الطبيعة هذه الرهيبة التي يغادرها الانسان من اجل خلاصه وانقاذه وقد لخص هوبس فلسفته من خلال كتابين هما (عناصر الفلسفة المواطن) والثاني (الوحش) او (اللفياثان)[1] .

[1] ،جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صالصيه، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ص٥٨.

وصلاحيات الحاكم برأي هوبز هي [1]:

أ- صلاحية تحديد القواعد والأحكام السلوكية

ب-الحاكم وحده المسؤول عن قيادة القوات المسلحة على اعتبار انه يملك القرار فيما يخص حالة الحرب والسلم ، وتحقيق الامن في المجتمع .

ت- للحاكم الحق في توجيه الافراد داخل المجتمع بجميع القضايا العامة.

ث-للحاكم الحق في اصدار الاحكام القضائية ، واصدار وتعطيل القوانين، والاشراف على الشؤون الادارية.

ج- تعيين كبار موظفي الدولة .

ح- للحاكم الحق في تحديد الملكية وفقا لمشيئته.

ان وجود السلطة المطلقة لدى هوبز يرمي من خلالها الى اهداف عديدة منها [2]

١- تحقيق الامن والسلام للافراد سواء داخل المجتمع او الدولة ام خارجه ، ولتلك السلطة الحق في تجنيد من تشاء من الافراد وفي فرض من تشاء من الضرائب ايضا، محاولة تجنيب الافراد الحرب التي لا ضرورة لها للمحافظة على الارواح والاموال.

٢- تحقيق الرخاء داخل الدولة ، فمن حق الحاكم تشريع القوانين وسنها واصدار القرارات التي تساعد على رقي الدولة وازدهارها.

٣- تحقيق الانصاف بين افراد الدولة وذلك باقامة العدل دون تمييز.

ان هوبز اسهم اسهاما ثريا في اسناد الدولة الوضعية من خلال تقديمه لكل المبررات النظرية التي تنتهي الى تعزيز السلطة المطلقة ، وهو يرى ان القوانين الوضعية هي تعبير عن الحرية اذا لم تكن اداتها الرئيسة وهي قد تضيق مع وجود الدولة لانه يرى ان الحرية تتوافق مع ارادة المتوحشين اكثر ما تتوافق مع ارادة الناس وان

[1] شريفة ساسي، نظرية العقد الاجتماعي وشرعية الدولة عند توماس هوبز، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الفاتح، كلية الاداب، طرابلس، ٢٠١٠ ، ص١٢١.

[2] ، المصدر نفسه ، ص١٢٢.

حرية الارادة معدومة لخضوع الارادة لقوانين العلاقات السببية ومع وجود هذه القوانين سوف تنعدم الحرية مع انعدام حرية الارادة ، وهو يستهجن من الفلاسفة الاغريق الذين مجدوا الحرية [١].

من هذا السياق نجد ان هوبز يرجع نشأة الدولة الى وجود اتفاق او عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين لينتشلهم من حالة الطبيعة المتوحشة حيث الانانية والغريزة والقوة هي السائدة والافتقار للامان الى التحضر والمدنية وصيرورة المجتمع والدولة تحت ظل حاكم يمتلك كل السلطات بدافع العقل والخوف من الهلاك و مقابل توفير الامان للافراد.

المطلب الثاني : نظرية نشأة الدولة بحسب جون لوك

يعد جون لوك من ابرز منظري العقد الاجتماعي وبقدر ما يتفق مع غيره من ممثلي هذا التوجه الفكري والسياسي في الخطوط العامة والملامح الكبرى فانه يعطي في نظرية العقد الاجتماعي تصورا فريدا خاصا به ، ولعل الخصوصية التي تميز مذهب جون لوك تتجلى اساسا في فكرة السيادة الجزئية الممنوحة للدولة بدلا من السيادة المطلقة التي دعا لها توماس هوبز، وتتركز فكرة لوك حول فكرة الملكية والحفاظ على ممتلكات الناس التي تشكل بالنسبة للوك اولويات المجتمع السياسي التعاقدي، وان نشأة الدولة جائت بداعي صيانه الملكية وضمان تمتع كل فرد بممتلكاته واغراضه ، ففي الوضع الاول لم يكن الانسان الطبيعي يتمتع بالحقوق الطبيعية الا بشكل عابر [٢].

والنظرية السياسية عند لوك تميز ما بين الملكية من جهة وسلطة الدولة من جهة اخرى ، فهو حاول تاسيس المواطنة والانتماءات للجماعات على الملكية الخاصة ، فذلك كفيل بتحقيق السلام المنشود لان العقلاء في نظره لم تكن لهم مصلحة في الفوضى ، كما يرى لوك ان الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الحياة المدنية والحفاظ عليها وتنميتها وهي تشمل الحياة والحرية والصحة وراحة الجسم بالاضافة الى امتلاك الاشياء مثل المال والارض والبيوت والاثاث وما شابه ذلك ، ومن ثم فأن نشأة الدولة امر ضروري من اجل

[١] ، عبدالرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص١٣٤.

[٢] ، حسان حمون، الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد٤، ٢٠٢٢، ص ٨٩- ١٠٣.

حماية الحقوق والتي كانت قائمة والحريات التي يتمتع بها الانسان ، فالانسان في نظر لوك وحسب حالة الطبيعة يتمتع بالمبادئ الاخلاقية كالحرية والمساواة مما جعلت منها فردا صالحا يسعى الى تحقيق اهدافه عن طريق السلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين وبهذا تكون الحرية والمساواة اهم ميزة يتطبع بها الانسان في الطبيعة[١].

ان لوك لا يريد ان تجتمع السلطات بيد هيئة واحدة بل اراد ان يوزعها فعلا على عدة هيئات ، فالشعب بدلا من ان يفوض بواسطة العقد الاجتماعي كل السيادة لممثل واحد فان عليه ان يخول السلطات المتعددة المكونة للسيادة لعدة هيئات ، وهذا يعني ان السيادة ستوزع وان الممثلين سيتعددون بحيث يراقب احدهما الاخر ان لم يقف احدهما بوجه الاخر ومن هذه الرقابة المتبادلة التي هي نتيجة توزيع السلطة يمكن ان نصل الى تقييد سلطة الدولة اي الحد من تسلطها المطلق [٢].

ولوك يعتقد ان للفرد في حالة الطبيعة سلطتين ، السلطة الاولى هي في ان يقوم الفرد بكل ما يعتقده ضروريا للحفاظ على نفسه وعلى الاخرين انفسهم وقد تنازل الافراد عن هذه السلطة الى المجتمع لكل تنظم وتحكم بواسطة قوانين المجتمع والسلطة الثانية هي في معاقبة الجرائم التي ترتكب ضد القوانين الطبيعية اي ان يستعمل الفرد قوته الطبيعية لتنفيذ هذه القوانين وقد تنازل الافراد عن هذه السلطة الى المجتمع من اجل تقوية السلطة التنفيذية للمجتمع السياسي ، بناء على ذلك فان المجتمع السياسي له سلطتين اساسيتين : السلطة التشريعية التي تحدد كيفية استخدام قوى الدولة من اجل الحفاظ على المجتمع وعلى اعضائه والسلطة التنفيذية التي تحقق تنفيذ القوانين الوضعية داخل المجتمع [٣].

خلاصة القول ، ان الوظيفة الاساسية للدولة هي حماية الحدود السياسية ، اذ يذكر ان المواطنين ليس لديهم اهتمام اخر الا القدرة على الحفاظ على شخصياتهم وحريتهم وملكياتهم فان سلطة المجتمع والسلطة التشريعية المقامة من خلالهم لا تستطيع الافتراض وان من واجبها الامتداد بشكل اوسع وابعد من حماية الخير العام ، فهذه السلطة يجب ان تضع في مأمن وتحافظ على المجالات الخاصة لكل انسان فالسلطة التشريعية هي اعلى سلطة في الدولة ولكنها ليست مطلقة بل محددة بالقوانين الطبيعية وهي بنظر لوك ليس لها غاية سوى

[١] ، كريمة محجوبي ، منيرة نقرتي، اسس ومقومات الدولة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٥، ص٤٤.
[٢] ، منذر الشاوي، فلسفة الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٦٣١.
[٣] ، المصدر نفسه، ص٦٣١.

الحفاظ على الحقوق وليس من حقها التدخل في تجديد اي موضوع، فقانون الطبيعة يستمر دائما كقاعدة ابدية للبشر، ويرى لوك ان السلطة التنفيذية مسؤولة امام السلطة التشريعية لأن الاخيرة منبثقة من الشعب لكن يجوز لها ان تشترك في سن القوانين ولا يمكن نزع الملكية الا بموافقة الغالبية العظمى [١]

ان لوك لم يستسغ فكرة السيادة وذلك لسببين، الاول هو انها تنتهي الى امكانية وجود ارادة فردية ذات سيادة وان الملكية في نظره تشكل نظاما رائعا ولكن فقط عندما يلتزم الملك بالتوقف عند حدود الوظائف التنفيذية والدبلوماسية التي ينبغي ان ينجزها تحت رقابة السلطة الاساسية اي السلطة التشريعية التي تمثل تعبيرا مباشرا عن ارادة الشعب، فالبرلمان فوق القواعد المطلقة [٢].

المطلب الثالث: جان جاك روسو

يرى روسو انه قبل ظهور الدولة والقانون كان الناس يعيشون (عصرا ذهبيا) من عصور التاريخ تسود فيه المساواة التامة الى ان ظهرت الملكية الخاصة وبيان التفاوت بين الناس وكان لزاما على افراد المجتمع المدني التعاقد على قيام الدولة ، وفي حالة الفطرة لم يخضع الناس لأية ضوابط سياسية فأن الدولة بصورتها الحديثة بما لديها من سيادة وقوة سياسية انما يرجع الى الاتفاق الحر والتعاقد الذي ابرمه افراد المجتمع الفطري ، فحالة الفطرة سابقة على التنظيمات السياسية والاجتماعية وان وجودها يسبق تكوين الدولة والحكومة ، اما القواعد المنظمة لسلوك الناس في هذه الحالة الطبيعية فهي تمثل القانون الطبيعي فالانسان يتمتع ببعض الحقوق الطبيعية لكن الناس مالبثوا ان اتجهوا نحو بناء المجتمع المدني من خلال التعاقد ومن ثم استبدال القانون الطبيعي بقانون اخر انساني، وفي ظل التفاوت الاجتماعي والطبقي التي افرزتها الحياة الاجتماعية بدأ الناس يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية مختلفة وبات من الضروري –في نظر روسو–وجود الدولة (وجود العديد من الاجهزة السياسية السيادية التي تشرف على شؤون المجتمع والافراد) الا ان الدولة في مثل هذه الحالة هي شر فرضته ظروف خاصة –بنظر روسو– وبالتالي وجودها مؤقت لانها لاتكسب

[١] ، علي محمد مطلب ، جون مارك لوك ومساهمته في تطور الفكر السياسي المعاصر، مجلة جامعة فزان العلمية،كلية الاداب، جامعة مصراتة، العدد٣، ٢٠٢٤.
[٢] ، عبدالرضا الطعان، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

معناها الا اذا تحققت الارادة العامة وهي عقد اجتماعي بين الافراد من ناحية والدولة من ناحية اخرى وبين الافراد انفسهم من ناحية ثالثة [١].

.ولا ينبغى تأسيس عقد اجتماعى فى ظل حالة من الفساد والتفاوت وعدم المساواة . وذلك لان العقد اذا ما تأسس فى ظل حالة الفساد والتفاوت فانة يعنى تكريس غنى الاغنياء وتعميق فقر الفقراء. لذلك يتعين تحرير الانسان من الظلم الاجتماعى والتفاوت الطبقى قبل البحث عن صيغة ملائمة تتحقق فيه الحماية لكل فرد من الافراد فى المجتمع بواسطة الاجهزة السياسية التابعة للدولة . وبالتالى يصبح الانسان فى هذة الحالة مواطنا يتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها الاخرون، لذلك فان الدولة يجب أن تقوم على التوفيق بين مفهوم لسلطة النابع من الدولة ومفهوم الحرية الذى يشكل أصل الحالة الطبيعية للانسان. والتعاقد الاجتماعى كفيل بتحقيق هذا .فالأفراد عندما يتخلون عن حقوقهم الطبيعية للدولة . تتحول الدولة الى" جهاز جمعى وأخلاقى " ، ومثل هذه الدولة قادرة على تحقيق المساواة لأن كل فرد فيها يعتبرأن حقوقة هى حقوق الاخرين . كما انها قادرة على تحقيق الحرية لأن الفرد عندما يخضع لارادة المجتمع ، فان المجتمع يخضع لارادتة فى ذات الوقت[٢]

ووفق هذا العقد ، يعد كل مسهم أو مشترك أو عضو متنازلا بلا تحفظ عن جمع حقوقة للمجموعة . وهذا التنازل ليس لمصلحة شخص معين ، بل هو لصالح الجماعة التى هى مصلحة كل فرد من الافراد ،"فكل شخص منا يخضع تحت تصرف الجماعة شخصه وكل قوتة ، أى تحت قيادة الارادة العامة اذ انه ، لما كان كل شخص قد سلم نفسة بلا تحفظ فان الحالة متساوية بالنسبة للجميع ، ولما كانت الحالة متساوية بالنسبة للجميع فليس من مصلحة أحد أن يجعلها شاقة للباقين .

وعموما فان العقد الاجتماعي براي روسو هو اداة ارادية تنازل بها الافراد عن حريتهم الطبيعية واذابوا ارادتهم الفردية في ارادة عامة مشتركة ، وهذه الارادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة ، والسيادة التي تتكون من هذا التعاقد يكون لكل فرد نصيب فيها مساوي لنصيب الاخر وتتولى السلطة صاحبة السيادة حماية هذه الحقوق .

[١] ، موسوعة ستراسفورد للفلسفة ، ترجمة هاشم هلال، تحرير تركي ظواهر، مجلة الحكمة ، الجامعة المستنصرية، من الموقع الالكتروني: https://hekmah.org/wp-content/uploads/2020/09في ١٨سبتمر/ايلول /٢٠٢٠

[٢] ، علي محمد مطلب، المصدر السابق.

المبحث الثاني : النظرية الدينية المفسرة لنشأة الدولة

تنقسم النظرية الثيوقراطية او (الحق المقدس) الى عدة نظريات تتفق على مبدأ واحد وهو ان الحاكم او صاحب السيادة هو (الله) ، اما بحكمه المباشر او ان الحاكم هو الوكيل المباشر للإله .

المطلب الاول : التفويض الالهي المباشر

تقوم هذه النظرية على اضفاء وصف الطبيعة الالهية على الحاكم ، فالحاكم (إله) يعيش بين البشر ويحكمهم ، والشعب ينظر الى الحاكم نظرة تأليه وتعمل على تقديسه وعبادته ، ويترتب على هذا المفهوم ان هؤلاء الحكام ذوي الطبيعة الإلهية يملكون السيادة المطلقة والسلطان المقدس الذي لاحدود لسلطتهم على رعاياهم ، وهؤلاء الرعايا يطيعونهم ويخضعون لهم خضوعا كاملا وينفذون اوامرهم (المقدسة) تنفيذا دقيقا دونما اي اعتراض او مناقشة لأنهم ينظرون اليهم بكل تقديس واجلال بأعبارهم الهة وقد وجدت تطبيقات عديدة في الممالك والامبراطوريات القديمة كاليونان والرومان ومصر والصين[١] .

وقد جاء في الذكر الحكيم عن ألوهية حكام الحضارات القديمة كالفراعنة الذين كانوا يعتقدون انهم آلهة فقوله تعالى على لسان فرعون وهو يخاطب قومه (انا ربكم الأعلى) [٢]، وفي اية اخرى يخاطبهم (يا ايها الملأ ما علمتم من إله غيرين فاوقد لي يا هامان على الطين صرحا لعلي أطلع إلى إاله موسى وأني أظنه من الكاذبين)[٣]، كما جاء في القرآن الكريم وهو يصف خطاب فرعون الى موسى عليه السلام ، عندما دعاه لعبادة الله عزوجل قال(لئن اتخذت إلها غيري لأجعلنك من المسجونين)[٤].

ان النظريات الثيوقراطية تتفق في تأسيس سلطة الحكام على اساس ديني ،الا انها اختلفت فيما يتعلق في اختيارهم ، وعلى الغالب فيها ان الحاكم هو إله شعبه كما ذكرنا في الحضارة الفرعونية فتكون سلطاته مطلقة عليهم وعلى كل ما يتعلق بالاقليم والجانب الاجتماعي وحياتهم اليومية وهو المستبد المطاع ، لكن مع تطور الوعي العام للمحكومين فأن هؤلاء الحكام لم يستطيعوا ان يتمسكوا بطبيعتهم الإلهية ولكنهم تمسكوا فيما بعد بالقول بان الله اختارهم وفوضهم للحكم في الارض وما على الرعية الا تقديم فروض الطاعة والولاء لهم وعدم مسائلتهم [٥]

---

[١] ، يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرةن دار الشروق، ص٥٨.
[٢] ، سورة النازعات ، الآية رقم ٢٤.
[٣]، سورة القصص، الآية ٣٨.
[٤] ، سورة الشعراء، الآية ٢٩.
[٥] ، زيد حمزة موسى ، محاضرات في كلية المستقبل الجامعة، قسم القانون،٢٠٢١، ص٤.

المطلب الثاني : التفويض الإلهي غير المباشر

طبقا لهذه النظرية فان الحكام لا بتمتعون بالصفة الإلهية لكنهم يدعون انهم بعناية من الخالق تم تعيينهم ونوجيه المحكومين ، وقد شهدت الحضارات والممالك القديمة بهذا النوع من الحكم ففي الحضارة السومرية والاشورية تعد الآلهة هي اصل الملوكية وخلقت منصب الملك وجعلته وراثيا فقد ظهر لقب الملك (لوكال) يعني الرجل العظيم وظل محتفظا بأصله الكهنوتي فهو المدير والمدبر وينوب عن الآلهة في ادارة شؤون البلاد والعباد ويتم تتوجيه بتسليمه شارة الملك المقدسة من مجلس الآلهة امام تمثال الآلهة في معبد المدينة الرئيس كما ذكر ذلك في نص اشوري فيقصد الملك الجديد معبد الاله (آنو) محمولا على اكتاف الرجال ومسبوقا بكاهن يضرب بطبل ويصيح آشور هو الملك ويسجد الملك امام تمثال الإله ويقدم له الهدايا [١].

وقد انتشرت نظرية الحق الالهي غير المباشر في العصور المسيحية الوسطى بقصد الحد من سلطان واستبداد الأباطرة فدعي اليها رجال الكنيسة ضد سلطان الاباطرة لإخضاعهم الى سلطة الكنيسة والاساس العقائدي المسيحي في ذلك ان الملوك والامراء يعتبرون انفسهم وزراء الله في الارض وان الله اختارهم لحكم شعوبهم بموجب القوانين الإلهية وتحت اشراف الكنيسة والبابا الذي هو النائب عن صاحب الشرعية المسيحية على الارض وشيوع نظرية الولاء المزدوج ونظرية السيفين، سيف السلطة الزمنية التي يشرعها الحاكم او الامبراطور وفوقه سيف السلطة الروحية الكنائسية المسيحية التي تعلو على سلطة الحاكم ، تميزت بالصراع الحاد بين الكنيسة والدولة ممثلة بالإمبراطورية ومحاولة كل منهما مد نفوذها الى مجال الاخرى للسيطرة عليها واحتوائها ، واستمر هذا الصراع لفترة طويلة الى ان بدأت الدولة القومية بالظهور، وبدأ دور الكنيسة بالتراجع مرة اخرى[٢].

---

[١] ، باقر، طه: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة،الجزء الاول، دار الوراق للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٢، ص ٣٩٦-٣٩٧.

[٢]• ، ينظر في ذلك، حميداني سليم، الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، جامعة ٨مايو ١٩٤٨، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦.٢٠١٧، ص ص٦٥-٧٤.كذلك ينظر: طارق نجم عبدالواحد، الفكر السياسي الغربي في العصور الوسطى ، دراسة مقارنة مع العصور القديمة ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد٣٠، ٢٠٢٠، ص ص ١٨٩-١٩٣.

الفصل الثالث : النظريات الحديثة لنشأة الدولة في الفكر الغربي المعاصر

المبحث الاول: نشأة الدولة عند المفكرين الغربيين المعاصرين

المطلب الاول : انطونيو غرامشي •

تتاف الدولة من ميدانين يعزز كل منهما الآخر ، المجتمع السياسي(**Political Society**)بآلياته القانونية والعنفية والمجتمع المدني ضمن شكل الدولة الموحدة ، ولمفهوم الدولة وجهان بنظر غرامشي، الدولة الاقطاعية الراسمالية والتي انتجت الثورة الروسية عام ١٩١٧، وهذا الشكل غير مناسب في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، واستراتيجية المواقع وهي استراتيجية طويلة المدى تهدف الى انتاج هيمنة بديلة مضادة وتهيئة البنية التحتية الايديولوجية والتنظيمية للحظة سقوط الدولة عبر حرب المناورة [١].

يُعتبر مفهوم الدولة والمجتمع المدني جزءًا مهمًا من نظرية كرامشي حول الهيمنة الثقافية. وهو يوسع مفهوم الدولة ليشمل ليس فقط الأجهزة القمعية التقليدية (كالجيش والشرطة والنظام القضائي)، ولكن أيضًا المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تساهم في ترسيخ الهيمنة الطبقية، وفقًا لغرامشي الدولة ليست مجرد جهاز قمعي يحافظ على السيطرة بالقوة بل هي أيضًا جهاز للهيمنة الأيديولوجية الذي يحافظ على النظام من خلال إقناع المجتمع بقبول الأفكار السائدة.[٢]

ان غرامشي يرى ان العناصر الاساسية لفهم مفهوم الدولة والمجتمع المدني هي [٣]:

١- دولة (بالأجهزة القمعية): في المعنى التقليدي أن الدولة تتكون من الأجهزة القمعية التي تحتكر العنف، مثل الجيش، والشرطة، والنظام القضائي هذه الأجهزة تستخدم القوة والسيطرة للحفاظ على النظام والامتثال للقوانين وهذا الجانب من الدولة يُعرف بـ"الهيمنة بالقوة"، وهي الطريقة التي تفرض بها الطبقة الحاكمة سلطتها.

• ، انطونيو غرامشي: فيلسوف ايطالي ماركسي ولد في جزيرة ساردينيا في ١٩٩١ وتوفي ١٩٣٧ وكان يركز في معظم كتاباته على تحليل القضايا السياسية ونقد الزعماء السياشسيين والمفكرين مثل كارل ماركس وهيكل ، وله نظريته التي تسمى الغرامشية في اصل الدولة والسلطة السياسية والثقافات والمجتمع المدني ، ينظر الموسوعة الحرة، الويكيبيديا، من الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki/

[١] ، باسل صلبوخ، غرامشي، النظرية الاجتماعية، ترجمة فيفيان عقيقي، تشرين الاول، ٢٠٢٢، ص١٣.

[٢] ، مجموعة كتاب، انطونيو كرامشي، مفكر السجون ومفكك هيكنة السلطة ، من الموقع اللكتروني الاتي : https://siasur.com/almawsuea في ١٧اكتوبر ٢٠٢٤.

[٣] ، المصدر نفسه.

٢- المجتمع المدني (الأجهزة الأيديولوجية): غرامشي يوسع مفهوم الدولة ليشمل أيضًا المجتمع المدني الذي يتكون من المؤسسات غير الحكومية التي تؤثر في وعي الناس مثل:

أ- المدارس.

ب- الكنائس.

ت- وسائل الإعلام.

ث- النقابات.

ج- الأحزاب السياسية.

يرى انطونيو غرامشي في نظريته عن الدولة ، ان سيادة الدول خاضعة لنظام اقتصادي عالمي يتميز بظهور نظام مالي ونظام انتاج عالمي مشابه، وقد تطورت الاطراف الرئيسة في هذه الانظمة ومنها الشركات متعددة الجنسيات والمنشآت المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا عن توحيد معايير الاقتصاد العالمي والغاء القيود المفروضة على التجارة ، لخلق سلطة تنظيمية مهيمنة واحدة وتصبح تكتلات تاريخية عالمية تمارس الهيمنة العالمية وتستمد الكتلة التاريخية سلطتها عن طريق الاساليب القسرية كالاقناع الفكري والثقافي مع غياب العنف الى حد ما مثال: (منظمة التجارة العالمية)[١]

وتوجد قوى جبارة تعارض تقدم هذه الكتلة التاريخية التي من الممكن أن تشكل هيمنة مضادة لتتحداها كجزء من صراع طبقي مفتوح. ومن الممكن أن يشمل ذلك مذهب التجاريين الحديث الذي يعتمد على الحفاظ على التعرفة الجمركية والإعانات الحكومية أو تحالفات الدول الأقل تطورًا، أو الحركات النسوية والبيئية في الغرب الصناعي. في حال تنامت الهيمنة المضادة بشكل كافٍ، ستكون قادرة على استيعاب واستبدال الكتلة التاريخية التي وُلدت فيها. تستخدم النظرية الغرامشانية الحديثة مصطلحات ميكيافيلية مثل «حرب المنصب» و«حرب الحركة» لشرح إمكانية ذلك. في حرب المنصب، تحاول حركة الهيمنة المضادة عن طريق الإقناع أو الترويج زيادة عدد الأشخاص الذين يتبنون وجهة نظرها حول نظام الهيمنة، بينما في حرب الحركة، ازدادت نزعات الهيمنة المضادة بشكل يكفي للإطاحة، بعنف أو بديمقراطية، بالهيمنة الحالية وتأسيس نفسها لتكون كتلة تاريخية جديدة[٢].

[١] ،باسل صلبوخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

[٢] ، اريك هوبزباوم، غرامشي والنظرية السياسية، مجلة تبين، العدد٢٦، ٢٠١٨، ص٢٦.

المطلب الثاني: فرانسيس فوكوياما

حدد فوكوياما ثلاثة مرتكزات اعتبرها أساسية لأي نظام ديمقراطي، وهي وجود دولة قوية تتمتع بالهيبة اللازمة، وتكريس سلطة وسيادة القانون، إضافة إلى مسؤولية الدولة أمام محكوميها. وقال "إذا أردنا أن نفهم كيفية نشأة هذه المرتكزات الثلاثة فإننا قد نفهم ما يفصل بين الصومال والدنمارك.[١]

يرى فوكوياما ان الاحداث التي جرت خلال القرن العشرين عززت التشاؤم الغربي من امكانية انتشار الديمقراطية وازدهارها بل كان هناك بديل مفترض للديمقراطية الليبرالية وهي الشيوعية ، وان الاخيرة لم تحضى بالمقبولية في الدول الاشتراكية لذلك لم تكن هناك شرعية واقعية في تقبلها

هذه الأحداث وغيرها خلال القرن العشرين، بددت أوهام التفوق الأخلاقي والعقلاني لأوروبا وبدأوا بمراجعة فرضية ما إذا كان الاعتقاد الرابط بين التقدم والديمقراطية الليبرالية يعبر عن مركزية اثنية ضيقة. فتعزز التشاؤم الغربي من إمكانية انتشار الديمقراطيات وإزدهارها، بل قبلوا بوجود بديل قوي للديمقراطية الليبرالية وكان الشيوعيون يعرفون عن الفشل الذي أصاب الدول الاشتراكية ويدركون أنها لم تحظى بأي درجة من الشرعية أمام الشعوب وان قدرة الشيوعيين على التحكم بشعوبهم عن طريق الرقابة على أسس المجتمع لم يقدم أي أمل بقدرة الأنظمة الشمولية على التغيير من تلقاء نفسها. –بحسب نظرية فوكوياما– تلك الأنظمة لم تخف شعوبها فحسب، بل أجبرتها على تبني نفس قيم الانظمة الدكتاتورية ،وخلال النصف الثاني من القرن العشرين وبدأت الأنظمة السلطوية بالانهيار شيئاً فشيئاً، وتلى انهيارها قيام أنظمة ديمقراطية ليبرالية لكن بعض هذه الانظمة شهدت عدم استقرار السياسي نتيجة التمسك بالسلطة، اذ كان التحديث السياسي خلف قيام دول شمولية وسلطوية، فان أواخر القرن العشرين كشفت الضعف البنياني لتلك الأنظمة وهو ما تطلب مراجعة النظرة المتشائمة لصيرورة التاريخ وفقاً لفوكوياما [٢].

[١] ، فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق الطرق، مابعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، المملكة العربية السعودية، منشورات مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧، ص١٥٢.

[٢] ، فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير ترجمة مطاع صفدي، مركز الانماء القومي ، بيروت، ١٩٩٣،ص٤٤.

المبحث الثاني : نماذج من الدول الحديثة الغربية المعاصرة

المطلب : الأول فرنسا

يعد النموذج الفرنسي من أبرز النماذج الغربية التي جسدت مفهوم الدولة الحديثة، لا سيما بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، التي مثلت نقطة تحول مفصلية في تاريخ أوروبا والعالم. فقد أزالت تلك الثورة أسس الحكم المطلق، وأرست قواعد جديدة للدولة ترتكز على مبادئ الحرية والمساواة وسيادة القانون، وهي المبادئ التي شكلت لاحقا الأساس النظري والعملي للدولة الحديثة في الفكر الغربي.

لقد أسست الثورة الفرنسية لظهور مفهوم "المواطنة"، حيث لم يعد الفرد تابعًا للحاكم أو الملك، بل أصبح مواطنا له حقوق وواجبات ضمن إطار قانوني ومؤسساتي. ويذهب الباحث المصري عبد الوهاب المسيري إلى اعتبار أن الثورة الفرنسية كانت بمثابة تحول جذري في البنية الاجتماعية والسياسية الأوروبية، حيث تم إحلال الإنسان محل الإله في مركز الوجود، وأصبحت الدولة الحديثة مرجعية عليا في حياة الأفراد".[١]

وقد تبنت فرنسا، بعد الثورة، نظامًا سياسيا يقوم على مبدأ فصل السلطات، كما بينه المفكر الفرنسي مونتسكيو في كتابه الشهير روح القوانين، حيث رأى أن الحرية السياسية لا توجد إلا في الحكومات المعتدلة، وأنه لا بد من توزيع السلطات الثلاث – التشريعية التنفيذية، القضائية – لمنع الاستبداد " .[٢]

وقد أثرت هذه الرؤية بشكل بالغ في تشكيل النظم الدستورية الحديثة، ليس فقط في فرنسا، بل في دول أخرى تبنت النموذج الغربي الحديث.

كما يعد القانون الفرنسي من أهم الإنجازات التي كرست الطابع المؤسسي للدولة، وخصوصا مع صدور قانون نابليون المدني" عام ١٨٠٤ ، الذي أصبح لاحقا مرجعًا لكثير من التشريعات في أوروبا والعالم العربي. ويشير الباحث أنطوان مسرّة إلى أن المدرسة القانونية الفرنسية لعبت دورا محوريا في نشر فكرة الدولة القانونية القائمة على التشريع، بدلا من الحكم بالأوامر ".[٣]

---

[١] عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة (القاهرة: دار الشروق (٢٠٠٢)، ص ١١٥.
[٢] مونتسكيو، روح القوانين، ترجمة عادل زعيتر بيروت: دار الجيل (١٩٩٢)، ص ٨٩.
[٣] تطوان مسرة في الدولة المدنية وفصل الدين عن الدولة، بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥، ص ٥٧.

من الناحية الاجتماعية، ساهمت الحداثة الفرنسية في إرساء نموذج علماني للدولة، حيث فصلت الكنيسة عن الدولة رسميًا في قانون ١٩٠٥. وقد عبر عن ذلك الفيلسوف جان جاك روسو من قبل، حين تحدث عن "العقد الاجتماعي" الذي يجعل من الشعب مصدرًا وحيدا للسلطة، بما يضمن استقلال الدولة عن المؤسسات الدينية .[١]

ويمكن القول إن التجربة الفرنسية تمثل نموذجا معقدًا ومركبا لفكرة الدولة الحديثة، فقد جمعت بين التقاليد الفكرية والفلسفية، والتجربة السياسية، والتطور القانوني، وهو ما يجعلها مرجعا مهما في دراسة الحداثة الغربية في بعدها السياسي والاجتماعي.

المطلب الثاني : بريطانيا

تعد بريطانيا من أبرز النماذج الكلاسيكية التي ساهمت في تشكيل مفهوم الدولة في الفكر الغربي المعاصر وذلك من خلال تطور تدريجي ومستقر لمؤسساتها السياسية دون المرور بثورة دموية شاملة كتلك التي عرفتها فرنسا. فقد أسس النظام البريطاني شكلا خاصا من الملكية الدستورية، التي توازن بين بقاء رمزية الملكية وتوسيع سلطات البرلمان المنتخب، مما مهد لنشوء الدولة الليبرالية الحديثة التي تقوم على سيادة القانون والفصل بين السلطات.

لقد شكل البرلمان البريطاني، منذ صدور الميثاق الأعظم" Magna Carta) عام ١٢١٥، نواة لتقييد سلطات الملك وتعزيز دور ممثلي الشعب، وهو ما تطور لاحقا إلى نموذج ديمقراطي برلماني متماسك .[٢]

وساهم المفكر البريطاني جون لوك في تأصيل هذا التحول من خلال نظريته في الحقوق الطبيعية وفصل السلطات التي كانت من اللبنات الأساسية في الفكر السياسي الغربي الحديث .[٣]

[١] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة أحمد فتحي زغلول (القاهرة: مكتبة الأسرة، (٢٠٠٠) ص ٣٣.
[٢] عبد الإله بلقزيز الدولة في الفكر الغربي الحديث، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ١٢٧ .١٣٠.
[٣] حليم بركات (تحرير)، الموسوعة السياسية، المجلد الأول، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٢٨٤ .٢٨٧.

ومن الخصائص الفريدة للنموذج البريطاني عدم اعتماده على دستور مكتوب موحد، بل على مجموعة من الأعراف القانونية والممارسات البرلمانية والمبادئ القضائية المتراكمة، مما يمنح النظام السياسي البريطاني مرونة كبيرة في مواجهة التحولات السياسية والاجتماعية من دون تفكك أو صدامات كبرى.

المطلب الثالث : المانيا

تمثل ألمانيا نموذجا مهما في تطور مفهوم الدولة في الفكر الغربي، لا سيما من حيث تركيزها على الدولة القومية الحديثة ذات البنية القانونية والتنظيمية الصارمة. فمنذ توحيدها عام ١٨٧١ على يد بسمارك، سعت الدولة الألمانية إلى بناء نموذج يقوم على المركزية الإدارية، والانضباط القانوني، والبيروقراطية الفعالة، وهو ما بلوره لاحقا عالم الاجتماع ماكس فيبر في نظريته حول السلطة العقلانية القانونية"، التي اعتبر فيها أن شرعية الدولة الحديثة تقوم على النظام والقانون لا على الوراثة أو الكاريزما الشخصية .[١]

وبعد الحرب العالمية الثانية، خاضت ألمانيا تجربة تأسيس دولة ديمقراطية اتحادية قائمة على احترام حقوق

الإنسان، والفصل بين السلطات والتوازن بين الحكومة المركزية والولايات، في محاولة لتجاوز إرث النظام النازي. وقد مثلت هذه التجربة مثالا في إعادة بناء الدولة على أساس دستوري – مؤسسي متين، يوازن بين السيادة القومية والانخراط في النظام الليبرالي الدولي .[٢]

تجربة ألمانيا الحديثة تقدم بذلك نموذجا مميزًا في الفكر الغربي، يجمع بين قوة الدولة من جهة، وحماية الحريات والحقوق من جهة أخرى، وهو ما يجعلها مرجعا مهما في دراسة الدولة الحديثة.

[١] برتران بادي الدولة، ترجمة: سهيل صابان بيروت المنظمة العربية للترجمة ٢٠٠٨، ص ١٧٤-١٧٧.
[٢] محمد عابد الجابري الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٦ ص١٠٥.١٠٧.

الخاتمة:

إن التأمل في مسار نشأة الدولة وتطور مفهومها في الفكر الغربي يكشف عن رحلة فكرية طويلة ومعقدة، حاول خلالها الإنسان أن يجد الصيغة المثلى للتنظيم السياسي والاجتماعي. من الحكم الإلهي المطلق إلى العقد الاجتماعي، ومن الدولة كأداة قمع إلى الدولة كجهاز للهيمنة الثقافية أو كضامن لحقوق الأفراد، ظل مفهوم الدولة مرآة تعكس التحولات الاجتماعية والفكرية التي تمر بها المجتمعات. واليوم، ومع التحديات الجديدة التي تواجهها الدول في ظل العولمة والثورات الرقمية، يعود سؤال "ما هي الدولة؟" ليطرح نفسه من جديد، داعيًا المفكرين إلى إعادة صياغة هذا المفهوم بما يتلاءم مع متغيرات العصر. ومن خلال هذا البحث، يمكن القول إن فهم نشأة الدولة ليس مجرد ترف فكري، بل ضرورة لفهم حاضرنا واستشراف مستقبلنا السياسي والاجتماعي، حيث تم تناول المصطلح في ضوء التغيرات والتقلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عصفت بالمجتمعات الأوربية والتي حولت شكل الدولة البدائي إلى شكلها في الوقت الحاضر، فدفعتنا هذه التغيرات إلى تسليط الضوء على هذا المخاض العسير الذي مرت بيه الدولة في أوربا في محاولة لتقديم صورة تعبر نوعا ما عن شكل جديد أو دراسة جديدة قد تضيف نوعا ما للدراسات التي سبقتها في نفس المسار.

الاستنتاجات

نستنتج من بحثنا حول الدولة

١.ان نظريات اصل الدولة ساهمت في تكوين فكرة عن نشوء الدول

٢.ان الدولة الحديثة بدأت مع معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨والتي كانت البداية الاولى لتكوين الدولة الحديثة بحدودها وسيادتها واركانها.

٣.ان الدول الفدرالية تعطي حرية أكبر للأقليات لأن نظامها السياسي يسمح بوجود برلمانيون احدهما يمثل السلطة المركزية الاتحادية والثاني يمثل سلطة الأقاليم وبرلمانها وان العلاقة بين البرلمانيين والسلطتين علاقة يحددها الدستور.

المصادر

القرءان الكريم

معاجم اللغة العربية

محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي ١٩٨٣

الكتب .

١- إبراهيم درويش، علم السياسة، دار النهضة المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٧٥ .

٢- باسل صلبوخ غرامي، النظرية الاجتماعية، ترجمة فيفيان عفيفي، تشرين الأول، ٢٠٢٢ .

٣- باقر طه، مقدمه في تاريخ الحضارات القديمة، ج١، دار الوراق للطباعة والنشر ط٢، ٢٠١٢ .

٤- برتران بادي، الدولة، ترجمة سهيل هابان، بيروت المنظمه العربية للترجمة، ٢٠٠٨ .

٥- برهان رزيق، السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح الرشيد، منشورات وزارة الإعلام السورية، دمشق ط١، ٢٠١٦ .

٦- حليم بركات (تحريري)، الموسوعة السياسية ج١، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١ .

٧- حميدان سليم، الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، جامعه ٨ مايو ١٩٤٨، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ٢٠١٧ .

٨- جان جاك رسوا، العقد الإجتماعي ترجمة أحمد فتحي زغلول، القاهره، مكتبه الأسره ٢٠٠٠ .

٩- جان جاك روسوا شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صالصية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢ .

١٠- رافع خضر صالح شبر، القانون الدستوري، نظرية الدولة ونظريته الدستور، جامعة بابل ٢٠١١ .

١١- عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الغربي الحديث، ط١، بيروت :مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٧ .

١٢- عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث ، وزاره التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٩٣ .

١٣- عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئيه والعلمانية الشاملة، القاهره، دار الشروق، ٢٠٠٢ .

١٤- علي خليل إسماعيل الحديثي، القانون الدولي العام، المبائ والاصول ، ج١، دار النهضة العربية، ط١القاهره.

١٥- عمر أبو ريشة وآخرون، مدخل إلى علم السياسة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢١ .

١٦- فرانسيس فوكوياما، أمريكا عله مفترق الطرق، مابعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، المملكة العربية السعودية، منشورات مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧ .

١٧- فوزي عبد الغني، مدخل إلى علم السياسة، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٦ .

١٨- محمد الهلالي ،عزيز رزق، الدولة، دفاتر فلسفية ونصوص مختارة، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، ط١، ٢٠١١ .

١٩- محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت مركز ودراسات الوحدة العربية، ١٩٧٦ .

٢٠- منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية، منشورات للمجتمع المدني العراقي، بغداد، ١٩٩٨ .

٢١- منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠٠٩ .

٢٢- منذر الشاوي، فلسفة الدولة، مؤسسة الذاكرة للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ٢٠٠١٣ .

٢٣- مونتسكيو ، روح القوانين، ترجمه عادل زعيتر، بيروت: دار الجيل ١٩٩٢ .

٢٤- نطوان مسره، في الدولة المدنية وفصل الدين عن الدولة بيروت:دار النهار، ٢٠٠٥ .

٢٥- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق .

المحاضرات

١-اركان حميد جديع، الدولة شخص رئيسي من أشخاص القانون الدولين ،مجموعة محاضرات، جامعة الأنبار، كلية القانون والسياسة ٢٠٢٣

٢-زيد حمزة موسى، محاضرات في كلية المستقبل الجامعة قسم القانون، ٢٠٢١

الرسائل و الاطاريح

١-شريفة ساسي، نظرية العقد الاجتماعي وشرعية الدولة عند توماس هوبز، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الفاتح، كلية الآداب، طرابلس، ٢٠١٠ .

٢-طارق سجم عبد الواحد، الفكر السياسي الغربي في العصور الوسطى، دراسه مقارنة مع العصور القديمة منشوره مجلة كليه التراث الجامعة ،عدد٣٠، ٢٠٢٠ .

٣-كريمة محجوبي، منيرة نقرتي،، أسس ومقومات الدوله، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥ .

المجلات

١-اريك هوبز باوم، غرامشي والنظرية السياسية، مجلة تبين، العدد٢٦، ٢٠١٨ .

٢-باسم محمد صالح، دلالة قرية ومدينة القرآن الكريم، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد٥١، نيسان ٢٠٢٠ .

٣-حسان حمون، الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث،مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد٤، ٢٠٢٢ .

المواقع الإلكترونية

١-انطونيا غرامشي الموسوعة الحرة ، الويكيبيديا ، من الموقع الإلكتروني:-

https://are.wikipedia.org/wiki

٢-انطونيو غرامشي مجموعة كتاب، مفكرة السجون ومركز هيكنة السلطة، من الموقع الإلكتروني :-

https://siasur.com/almawsuea

١٧اكتوبر ٢٠٢٤

٣-عبد الرحيم العلام، الدولة في اللسان و الاصطلاح، مؤمنون بلا حدود، من الرابط

https://www.mominoun.com/articles

٤- موسوعة ستراتفورد للفلسفة، ترجمة هاشم هلال، تحرير تركي ظواهر، مجلة الحكمة الجامعة المستنصرية، من الموقع::

https://hekmah.org/w-content/uploads/2020/9

١٨/ايلول ٢٠٢٠